

تحرير التجارة الخارجية و أثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية
مع الإشارة إلى حالة الجزائر

-دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1970-2013)-

فضيل رايح - المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، .

شاقور سميرة - كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة معسكر،

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقدير وتحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، وذلك في إطار مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، ولتقدير هذه العلاقة تم استخدام عدة اختبارات قياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التجارة الخارجية تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الجزائر ولاسيما الصادرات، وهذه النتائج تكشف حقيقة مفادها أن عوائد الصادرات والتي تتشكل أساساً من المحروقات ينعكس أثرها مباشرة على مستوى الناتج المحلي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، التكامل المشترك، نماذج تصحيح الخطأ.

Abstract :

Liberalization of foreign trade and its impact on economic growth in developing countries, case of Algeria – An analytical and econometric study during the period (1970-2013)-

The Objective of this paper is to estimate and analyse the impact of trade liberalization on economic growth in Algeria during the period (1970-2013), in the framework of the concept of Cointegration and error correction models, To estimate this relationship using several econometric tests using ordinary least-squares (OLS), the results of the study showed that foreign trade has a weak significant positive short- and long-run effect on economic growth in Algeria, particularly exports, these results indicate that the export revenue which is formed Basis of fuels reflected their impact directly on the level of GDP.

Keywords: Economic Growth, Foreign Trade, Cointegration, Error-Correction Models.

مقدمة:

يتوضع النمو الاقتصادي على رأس أهداف السياسات الاقتصادية، الذي تسعى الدول للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، ولأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي، وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، وتعتبر التجارة الخارجية ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي، كما أنها تعتبر كمحرك للنمو والتنمية، وأيضا كوسيط لنقل الناتج الحضاري وإشاعة الابتكار وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي.

وترجع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون أي دولة مهما بلغ مستوى التطور فيها فإنها لا تستطيع أن تستغني عن بقية دول العالم. وبهدف تعزيز نموها الاقتصادي، كان توجه أغلب الدول النامية في فترة الستينات والسبعينات، متمركز حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارية نقشفية، وتقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية، ولكن هذا التوجه تغير في بداية الثمانينات لعدم فعالية هذه السياسة، والتي لم يكن لها الأثر المنتظر على نموها الاقتصادي. ولذا فقد سيطر على السياسة التجارية في معظم الدول النامية مع بداية التسعينات الاعتقاد بأن الاندماج القوي في النظام التجاري العالمي، وخاصة بعد بروز الظواهر الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل كظاهرة العولمة سيخلق شروطا مواتية للنمو فيها، ويسمح لها بأن تسد الفجوة في الدخل بينها وبين الدول الصناعية، وكان الأسلوب الذي اختارته الدول النامية هو سرعة تحرير التجارة الخارجية من خلال انتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير التي تسمح بتخفيض الضغط الخارجي واستيراد رأس المال الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

لكن من المتوقع أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي - بغض النظر عن مستواه - الذي تنادي به مؤسسات العولمة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة...) إلى تعريض اقتصاديات الدول النامية ومنها العربية إلى ضغوط عديدة.

وفي خضم التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها العالم، نجد الجزائر - سعيها منها للانخراط في الاقتصاد العالمي (المنظمة العالمية للتجارة) - تشهد هي الأخرى تحولات اقتصادية شاملة بتعبئة وتوجيه قطاعاتها الاقتصادية لمقتضيات الانتقال إلى اقتصاد السوق، بالاعتماد على ترشيد واقتصاد ثرواتها النفطية من ناحية، والنهوض بالقطاعات التجارية والإنتاجية من ناحية أخرى، وتشجيع وتوسيع دائرة الصادرات خارج المحروقات.

إن التحدي الذي يواجه الدول النامية لتحقيق مزيد من التكامل في الاقتصاد العالمي وانفتاحها على الخارج يتطلب طاقة كاملة من السياسات لكي تيسر عملية التكيف وتعزيز النمو الاقتصادي. ومن هنا يتضح لنا أن مسألة السياسية التجارية التي تواجه الدول النامية في النظام التجاري لا تتعلق فقط، باتخاذ خطوات نحو كثير أو قليل من تحرير التجارة، ولكن تتعلق بأفضل الطرق للحصول على أفضل العناصر التي تدعم التنمية الاقتصادية من هذا النظام، ومن هنا تبرز أمامنا معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

تهدف الدراسة إلى تقدير وتحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، وذلك في إطار مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، ولتقدير هذه العلاقة تم استخدام عدة اختبارات قياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التجارة الخارجية تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الجزائر ولاسيما الصادرات، وهذه النتائج تكشف حقيقة مفادها أن عوائد الصادرات والتي تتشكل أساساً من المحروقات ينعكس أثرها مباشرة على مستوى الناتج المحلي. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة سوف نقوم بتقسيم البحث إلى خمسة أجزاء هي:

أولاً: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

هناك دراسات كثيرة ومتعددة تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في دول مختلفة، شملت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ففي دراسة قام بها كل من "Saïd HANCHANE et Abdouni ABDELJABBAR" (2003) ⁽¹⁾ تضمنت أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1980-1997)، وتوصلت إلى أن الانفتاح التجاري في الدول النامية إجمالاً له أثر إيجابي ومعنوي على نموها الاقتصادي، حيث وجد أن الانفتاح التجاري يمكن الدول النامية من الحصول على المعارف الأجنبية من خلال سلع رؤوس الأموال المستوردة والمهمة في عملية الإنتاج في المؤسسات، وتوصل "Gilbert NIYONGABO" (2002) ⁽²⁾ في دراسة أجراها على 165 دولة خلال الفترة (1970-2000) إلى استنتاجات مماثلة أي أن اتباع سياسة الانفتاح التجاري لا تقود فقط إلى زيادة حجم التبادل مع الخارج بل تتعدى ذلك من خلال التأثير على الاستثمار والتقدم التقني، والذي بدوره يؤدي إلى النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى توصل كل من "David Aart KRAAY et DOLLAR" (2002) ⁽³⁾ إلى وجود علاقة ترابط إيجابية بين نوعية المؤسسات والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، والنتيجة الأساسية التي حصلوا عليها تتمثل في أن النمو السريع، والمستوى العالي للتجارة، والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض، ولا يمكن التفرقة فيما بينها. وأجرى "Farrokh NOUZAD et Jenifer. J. POWELL" (2005) ⁽⁴⁾ دراسة توصلت من خلالها إلى وجود أثر إيجابي للانفتاح على كل من النمو والتنمية في الدول النامية، وهذا في الفترة (1965-1990)، بالإضافة إلى أن النمو يساهم إيجابياً في التنمية ولكن العكس غير صحيح، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض. وفي دراسة أجرتها "Nadia LEMZOUZI" (2005) ⁽⁵⁾ تم من خلالها دراسة أثر الانفتاح التجاري في الدول الساحلية والداخلية على النمو الاقتصادي، وشملت الدراسة مجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1980-2002)، وتوصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي من أجل دولتين من ثلاث دول ساحلية، بينما هناك علاقة سلبية من أجل الثلاث دول الأخرى الداخلية، هذه الدراسة تقترح بأن تكون الدول الداخلية أقل توجهها نحو الخارج مقارنة بالدول الساحلية. بالإضافة إلى هذه الدراسات هناك دراسات أخرى اهتمت فقط بأثر الانفتاح التجاري من جانب الصادرات أو من جانب الواردات على النمو الاقتصادي، ففي دراسة قام بها "STEIN" (1971) ⁽⁶⁾ تضمنت نموذجاً يشمل متغير الواردات بجانب الصادرات والنمو الاقتصادي لعينة من 20 دولة خلال الفترة (1961-1966)، وجد أن هناك علاقة قوية ومعنوية إحصائياً بين كل من الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي، إلا أن الارتباط بين نمو الواردات والنمو الاقتصادي كان أعلى من ارتباط الصادرات بالنمو، وفي دراسات أخرى حاولت تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال زيادة المقدرة على الاستيراد، فقد قام "UNCTAD" (1968) بدراسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي

ومعدل نمو الواردات على 20 دولة خلال الفترة (1953-1964) وأظهرت النتائج ارتباط رتبي قوي بينهما، كما أكدت الدراسة على أهمية أثر الصادرات على العرض أو زيادة مقدرة الاستيراد بدلا من آثار تحفيز الطلب. وفي دراسة أخرى أجراها "AGOISN" (1973) ⁽⁷⁾ حول علاقة النمو بالواردات على 12 دولة، توصلت إلى أن المصاعب التي تواجه الصادرات سواء كانت بسبب التباطؤ في نمو أسواق المواد الأولية العالمية أو بسبب التعريفات الجمركية، قد تشكل قيود حقيقية على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

وهناك دراسات أخرى أجريت على دول عربية نذكر منها دراسة "ثريا حسن الصديق" (2004) ⁽⁸⁾ على المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان خلال الفترة الممتدة ما بين (1970-2002)، والتي تهدف إلى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وقد توصلت إلى معنوية المتغيرات التفسيرية في نموذج دالة النمو الاقتصادي، كما أنها أكدت أن تطبيق إستراتيجية النمو القائم على التصدير لها دور فعال ونجاح وتزيد فعالية هذه الإستراتيجية في حالة الدول التي تواجه طلب أجنبي أكثر مرونة ولديها ميزة نسبية طويلة الأجل، هذا بالإضافة إلى أن نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب السعي نحو تنوع الصادرات غير التقليدية كما يتطلب عنصر رأس المال. وأجرى "عبد الله بن سليمان السكران" (2000) ⁽⁹⁾ في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (1970-1999)، وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير التصنيع الموجه إلى الخارج على النمو الاقتصادي بهذه الدول خلال المدى الطويل والقصير، وقد خلصت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية في دول المجلس وأن نجاح هذه الإستراتيجية مرتبط بتنمية وتنوع الصادرات غير النفطية.

وبالرغم من اتجاه أغلب نتائج هذه الدراسات إلى الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، إلا أن هناك أعمال أخرى لم تؤكد هذا الدور المهم والمنشط للتجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية، وذلك لأن التجارة الخارجية في الدول النامية لم تؤد إلى انتشار الآثار التوسعية في بقية القطاعات الاقتصادية نظرا لكون قطاع الصادرات مرتبط بإنتاج المواد الأولية، و له آثار ضئيلة على تنمية طرق الإنتاج ورفع كفاءة العاملين "H.MYINT" (1958) ⁽¹⁰⁾، وفي دراسة أعدها كل من "MARSHAL et JUNG" ⁽¹¹⁾ شملت 37 دولة خلال الفترة (1950-1981)، وتبين أن العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي كانت مثيرة للشك. وأجرى "Romain WACZING ROMAIN et Kanen HORN WELCH" (2003) ⁽¹²⁾ دراسة، حيث قاما بتحليل الاقتصاد الخارجي وإصلاحات السياسة التجارية وهذا بدراسة مجموعة من الدول النامية، وتوصلا إلى وجود أثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي، وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية وهذا على جزء من الدول التي تمت دراستها.

هناك دراسات أخرى لم يتسنى لنا ذكرها كلها، و ما يمكن ملاحظته هو أن أغلب نتائج الدراسات التطبيقية التي أجريت على الدول النامية لم تكن متطابقة، ولكن ظهرت بشكل عام مؤيدة للفرضية التي تشير إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي في عملية النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التأثير على متغيرات أخرى ذات صلة بالنمو الاقتصادي.

ثانيا: التجارة الخارجية في الدول النامية والعربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

إن التجارة الخارجية تزايدت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات خاصة مع ظهور العولمة الاقتصادية، وبداية تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي ساهم بشكل فعال في نمو متواصل للاقتصاد العالمي والتجارة العالمية على وجه الخصوص، فقد سجلت

التجارة الخارجية العالمية معدلات نمو أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مسجلة بذلك معدل نمو يفوق 6%. لكن هذا النمو في التجارة الخارجية لم يكن متوازنا في جميع دول العالم وتوزيعها على مناطق العالم المختلفة كان مقسما على أساس تطورها الاقتصادي، حيث نجد أن الدول المتقدمة تحتكر ثلثي تجارة العالم، بينما تبقى مساهمة الدول النامية ضئيلة. كما أن صادرات هذه الدول تتميز بنوع من التخصص الحاد، فأغلب صادراتها سلعا قليلة في عددها بعكس الدول المتقدمة التي يقل فيها التخصص في نوعية الصادرات، الأمر الذي يجعل صادرات هذه الدول تمثل نسبة كبيرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي فيها. ويظهر التخصص الحاد في الدول العربية خاصة الدول المنتجة للبتترول، والتي تعتمد في صادراتها اعتمادا كبيرا على البترول، مما يجعل الاقتصاد العربي غير مؤثر في الاقتصاد العالمي فيما جاوز تجارة النفط.

إن الاقتصاد الجزائري لا يختلف كثيرا عن اقتصاديات الدول النامية و العربية، حيث أثبت تحليل تطور البنية السلعية للصادرات الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا الاعتماد الكبير على إيرادات البترول رغم إتباع الجزائر لعدة سياسات تجارية محاولة منها لدفع حركة النمو الاقتصادي، والتي بلغت أزيد من 98% من إجمالي الصادرات لعام 2013. أما من جانب الواردات فيعتمد جزء كبير من اقتصاد الجزائر على ما يستورده من السلع والخدمات الأجنبية سواء في شكل منتجات للاستهلاك النهائي على مستوى الأفراد، أو في شكل مواد خام و سلع وسيطة لأغراض الإنتاج المحلي على مستوى قطاع الأعمال. وربما يؤدي ذلك على المدى البعيد إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية، فقد سعت الجزائر في السنوات الأخيرة جاهدة في تنويع أسواقها الخارجية ومحاولة التخلص من الهيمنة الأوروبية الطافية على اقتصادياتها، وفي سبيل ذلك وجدت الجزائر أسواق تجارية جديدة من بينها: الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر شريك تجاري في الوقت الراهن، كما تتعامل الجزائر أيضا مع الصين، كندا، تركيا والبرازيل.

ثالثا: نموذج الدراسة و المتغيرات

في هذه الدراسة سوف نستخدم خمسة متغيرات، وتحديدًا الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، على افتراض أنه دالة في مؤشر القدرة على التصدير، معدل النفاذ ودرجة الانفتاح التجاري، كمتغيرات تعبر عن التجارة الخارجية، وهذا استنادا إلى عدة دراسات التي تدرس انحدار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من بينها "FEDER (1983) (13)"، "KORMENDI et MEGUIRE (1985) (14)"، "EDWARDS (1993) (15)"، "HARISSON (1996) (16)"، "SERRANITO (2000) (17)"، "SUMMERS et HESTON (1991) (18)"، "DAUMAL (2009) (19)" وهناك العديد منها والتي توصلت إلى إيجابية العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. ونظرا لأهمية معدل التغطية في الدول النامية، فقد تم إدراج هذا المتغير إلى النموذج كمحدد للنمو الاقتصادي، وذلك تبعا للاقتصادي "BARRO R.J" (1991) (20)، وتم قياسه بنسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات.

وقد اعتمد المنهج القياسي المستخدم في الدراسة على نموذجين لتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي عبر السلسلة الزمنية (1970-2013) (21) لتشمل 44 مشاهدة زمنية لكل متغير.

يأخذ النموذج الأول الصيغة الرياضية العامة التالية: (1) $PIBR = f(X, M, Tc) \dots$

ويأخذ النموذج الثاني الصيغة الرياضية العامة التالية: (2) $PIBR = f(Tou, Tc) \dots$

حيث: $PIBR$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. Tou : درجة الانفتاح التجاري (مؤشر نمو التجارة الخارجية). X : مؤشر القدرة على التصدير (نسبة الصادرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي). M : معدل النفاذ (نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي).

Tc : معدل تغطية الصادرات للواردات.

وبيانات المتغيرات تم استخدامها بالقيم الحقيقية بعد إزالة أثر التضخم بواسطة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2000) مقاسا بالدولار الأمريكي.

وبإجراء تحويلية خطية لوغاريتمية للعلاقة (01) نحصل على الصيغة التالية في الأجل

$$\Delta \ln PIBR_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta \ln X_t + \alpha_2 \Delta \ln M_t + \alpha_3 \Delta \ln Tc_t \dots \dots \dots (3)$$

$$t = 1970 \dots \dots \dots 2013$$

حيث أن: α_0 ، α_1 ، α_2 و α_3 تمثل المرونات قصيرة الأجل.

$$\Delta \ln PIBR_t = \ln PIBR_t - \ln PIBR_{t-1} \text{ مثلا، للسلسلة الزمنية،}$$

وبما أن عملية التقدير لنموذج الانحدار عن طريق المنهجية التقليدية يمكننا فقط من الحصول على العلاقة قصيرة الأجل، إلا أننا لن نتمكن من الوصول إلى العلاقة طويلة الأجل إلا من خلال نماذج التكامل المشترك، وبالتالي سوف نستكمل اختبارات التكامل المشترك على النموذج (01) حتى نتمكن من تحليل العلاقة في الأجل الطويل و يمكننا التعبير عنها

$$\ln PIBR_t = \beta_0 + \beta_1 \ln X_t + \beta_2 \ln M_t + \beta_3 \ln Tc_t + e_t \dots \dots \dots (4)$$

$$t = 1970 \dots \dots \dots 2013$$

حيث أن: β_0 ، β_1 ، β_2 و β_3 تمثل المرونات طويلة الأجل.

وبإجراء تحويلية خطية لوغاريتمية للعلاقة (02) نحصل على الصيغة التالية في الأجل

$$\Delta \ln PIBR_t = a_0 + a_1 \Delta \ln Tou_t + a_2 \Delta \ln Tc_t \dots \dots \dots (5)$$

$$t = 1970 \dots \dots \dots 2013$$

حيث أن: a_0 ، a_1 و a_2 تمثل المرونات قصيرة الأجل.

أما في الأجل الطويل فنحصل على الصيغة التالية:

$$\text{LnPIBR}_t = b_0 + b_1 \text{LnTou}_t + b_2 \text{LnTc}_t + u_t, \dots \dots (6)$$

$$t = 1970 \dots \dots \dots 2013$$

حيث أن: b_0 ، b_1 و b_2 تمثل المرونات طويلة الأجل.

ويمثل كل من e_t و u_t حدا الخطأ العشوائي للمعادلتين (04) و (06) على التوالي، والذي يفترض أن قيمة كل منهما موزعة توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي يساوي الصفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج. أما Ln فيمثل اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

وقد تم استخدام لوغاريتم المتغيرات في النماذج لتصبح نماذج لوغاريتمية استناداً إلى فرضيات "MANKIEW ROMER ET WEIL" (1994) ⁽²²⁾، وذلك لتلاشي وجود مشاكل قياسية محتملة، إضافة إلى أن مقدرات النموذج اللوغاريتمي تعبر عن المرونات المباشرة ⁽²³⁾.

1- دراسة استقرارية المتغيرات (السلاسل الزمنية)

بما أن متغيرات الدراسة عبارة عن سلاسل زمنية تمتد عبر الفترة (1970-2013)، وحيث أنه في الغالب إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يفضي إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وهذا ما يوصف بالانحدار الزائف، لذلك لا بد من التأكد من استقرارية¹ هذه السلاسل الزمنية، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده. ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية نستعمل اختبار جذر الوحدة ديكي-فولار ADF²، وذلك بعد تحديد درجة التأخير وفقاً للمعيارين (SCHWARZ ET AKAIKE)، والتي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين⁽²⁴⁾.

أثبتت نتائج الاختبار والمستخرجة من برنامج Eviews بالنسبة لمستوى المتغيرات، أنها غير ساكنة، لكن الفروق الأولى لها هي سلاسل زمنية ساكنة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يعتبر كل متغير متكامل من الدرجة الأولى:

$$\text{LnPIBR}, \text{LnTou}, \text{LnX}, \text{LnM}, \text{LnTc} \rightarrow I(1)$$

على حده ساكن أو متكامل من الدرجة الصفرية:

$$\Delta \text{LnPIBR}, \Delta \text{LnTou}, \Delta \text{LnX}, \Delta \text{LnM}, \Delta \text{LnTc} \rightarrow I(0)$$

¹ - السلسلة الزمنية الساكنة هي التي تظل متوسطاتها و تباينها و تغايرها ثابتة مع مرور الزمن.

² - ADF: Augmented Dickey-Fuller

وعلى ذلك فإن الفروق الأولى للمتغيرات هي سلاسل زمنية ساكنة ومؤهلة أن تدخل في نموذج الانحدار عوضاً عن المستوى (السلسلة الأصلية).

2- اختبار علاقة التكامل المشترك

تركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من (Engel&Granger 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفاً، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى الطويل.

وتكوين المزيج الخطي من نماذج الدراسة هي كالاتي:

$$e_t = \text{LnPIBR}_t - \beta_0 - \beta_1 \text{LnX}_t - \beta_2 \text{LnM}_t - \beta_3 \text{LnTc}_t, \dots (7)$$

$$t = 1970 \dots 2013$$

حيث أن: β_0 ، β_1 ، β_2 و β_3 تمثل المرونات طويلة الأجل.

$$u_t = \text{LnPIBR}_t - b_0 - b_1 \text{LnTou}_t - b_2 \text{LnTc}_t, \dots (8)$$

$$t = 1970 \dots 2013$$

حيث أن: b_0 ، b_1 و b_2 تمثل المرونات طويلة الأجل.

وعلياً أن نتحقق فيما إذا كان هذين المزيجين الخطيين e_t و u_t والمتولدين من متغيرات النموذجين (04) و (06) على التوالي متكاملة من الدرجة الصفرية ($I(0)$)، أي أنها سلاسل زمنية ساكنة، وإذا تحقق هذا فإن متغيرات كل نموذج على حده أي أن LnPIBR ، LnX ، LnM و LnTc تكون متكاملة من نفس الدرجة، أي متكاملة من الدرجة الأولى، هذا بالنسبة للنموذج الأول، أما بالنسبة للنموذج الثاني فإن المتغيرات LnPIBR ، LnTou و LnTc تكون متكاملة من نفس الدرجة، أي متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي يمكن استخدام مستوى هذه المتغيرات في الانحدار، وبذلك نتلافى ضياع معلومات المدى الطويل الكامنة في مستوى المتغيرات فيما لو استخدمنا الفرق الأول للمتغيرات.

ينصب اختبار التكامل المشترك على معرفة فيما إذا كان هذين المزيجين الخطيين e_t و u_t المتولدين من متغيرات النموذج ساكنين أو متكاملين من الدرجة الصفرية، وذلك باستخدام اختبار الجذر الأحادي لـ: (Dickey Fuller)، ولإجراء اختبار "أنجل وقرانجر" نقوم أولاً بإجراء انحدار علاقة طويلة المدى للنموذجين (04) و (06)، ونقوم باختبار التكامل

المتزامن انطلاقاً من البواقي لكل معادلة على حده، فإذا كانت مستقرة نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة. وباستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية كانت نتائج التحليل الانحداري كالاتي.
النموذج الأول:

$$\text{Ln PIBR}_t = 25,04 + 1,25\text{Ln X}_t - 0,81\text{Ln M}_t + 0,14\text{Ln Tc}_t + e_t \dots\dots\dots(9)$$

$$t \text{ student} : (20,716)^* \quad (3,914)^* \quad (-2930)^* \quad (0,684)$$

$$R^2 = 0,98 \quad \bar{R}^2 = 0,98 \quad DW = 2,059^* \quad F\text{-statistique} = 8094,84^* \quad \text{Obs} = 44$$

وبالتالي:

$$e_t = \text{Ln PIBR}_t - (25,04 + 1,25\text{Ln X}_t - 0,81\text{Ln M}_t + 0,14\text{Ln Tc}_t) \dots\dots\dots(10)$$

$$t \text{ student} : \quad (20,716)^* \quad (3,914)^* \quad (-2930)^* \quad (0,684)$$

$$R^2 = 0,98 \quad \bar{R}^2 = 0,98 \quad DW = 2,059^* \quad F\text{-statistique} = 8094,84^* \quad \text{Obs} = 44$$

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews

النموذج الثاني:

$$\text{Ln PIBR}_t = 22,16 + 0,85\text{Ln Tou}_t + 0,62\text{Ln Tc}_t + u_t \dots\dots\dots(11)$$

$$t \text{ student} : (30,388)^* \quad (2,151)^* \quad (4,018)^*$$

$$R^2 = 0,89 \quad \bar{R}^2 = 0,89 \quad DW = 1,89^* \quad F\text{-statistique} = 6684,84^* \quad \text{Obs} = 44$$

وبالتالي:

$$u_t = \text{Ln PIBR}_t - (22,16 + 0,85\text{Ln Tou}_t + 0,62\text{Ln Tc}_t) \dots\dots\dots(12)$$

$$t \text{ student} : \quad (30,388)^* \quad (2,151)^* \quad (4,018)^*$$

$$R^2 = 0,89 \quad \bar{R}^2 = 0,89 \quad F\text{-statistique} = 6684,84^* \quad DW = 1,89^* \quad \text{Obs} = 44$$

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews

* القيم معنوية عند 5%

وباستخدام اختبار جذر الوحدة على البواقي e_t و u_t ، يتبين أنها مستقرة، نستنتج بأن متغيرات كلا النموذجين بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة، إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وعليه يمكننا استخدام مستوى المتغيرات لتقدير النموذج.

3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لـ "أنجل وقرانجر"

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق، ومن ثم التحقق من أنها جميعاً متكاملة تكاملاً مشتركاً، يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ($PIBR$) كمتغير تابع، ومؤشر القدرة على التصدير (X)، معدل النفاذ (M)، معدل التغطية (Tc) ومعدل الانفتاح كمتغيرات مفسرة، وحسب (Engel&Granger 1987) فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)¹، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف، وسوف نقوم باستخدام تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لـ "أنجل وقرانجر" وفق الآتي:

يقوم منهج "أنجل وقرانجر" على مرحلتين، تتمثل الأولى في تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك، أما الثانية فتتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى الطويل، ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة. ونماذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هي:

النموذج الأول:

$$\hat{Ln PIBR}_t = 25,04 + 1,25Ln X_t - 0,81Ln M_t + 0,14Ln Tc_t \dots\dots\dots(13)$$

(20,716) (3,914) (-2,930) (0,684)

$$R^2 = 0,98 \quad DW = 2,059 \quad Obs = 44$$

نتائج مستخرجة من برنامج Eviews

النموذج الثاني:

$$\hat{Ln PIBR}_t = 22,16 + 0,85Ln Tou_t + 0,62Ln Tc_t \dots\dots\dots(14)$$

(30,388) (2,15) (4,018)

$$R^2 = 0,89 \quad DW = 1,89 \quad Obs = 44$$

نتائج مستخرجة من برنامج Eviews

والذي يفترض وجود علاقة تكاملية مشتركة بين النمو الاقتصادي ومحدداته، من خلال التأكد من سكون بواقي انحدار التكامل المشترك، وبعد التحقق من ذلك في اختبارات التكامل المشترك، يتم في الخطوة الثانية حسب طريقة "أنجل وقرانجر" ذات المرحلتين بتقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك. ويسمى بحد

¹ - ECM: Error Correction Model

تصحيح الخطأ، ويضاف كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة، كمايلي:
النموذج الأول:

$$\Delta \text{LnPIBR}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta \text{LnX}_t + \alpha_2 \Delta \text{LnM}_t + \alpha_3 \Delta \text{LnTc}_t + \alpha_4 e_{t-1} \dots (15)$$

النموذج الثاني:

$$\Delta \text{LnPIBR}_t = a_0 + a_1 \Delta \text{LnTou}_t + a_2 \Delta \text{LnTc}_t + a_3 u_{t-1} \dots (16)$$

ولذلك يسمى بنموذج تصحيح الخطأ، حيث يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته، وقد تم تقدير نموذج العلاقة التوازنية سابقا كما في (13) و (14) وإدراج البواقي المقدره مبطأة لفترة واحدة (e_{t-1}) و (u_{t-1}) للنموذجين على التوالي في نموذج المدى القصير لتتوصل على النماذج (15) و(16).

وننتج انحدار العلاقة قصيرة المدى كانت كالآتي:

النموذج الأول:

$$\Delta \text{LnPIBR}_t = 0,028 + 0,74 \Delta \text{LnX}_t + 0,33 \Delta \text{LnM}_t - 0,057 \Delta \text{LnTc}_t - 0,416 e_{t-1} \dots (17)$$

$t \text{ student} : (3,183)^* (4,314)^* (3,932)^* (-0,338) (-3,671)^*$
 $R^2 = 0,86 \quad \bar{R}^2 = 0,86 \quad F - \text{statistique} = 8314,29^* \quad DW = 2,22^* \quad Obs = 43$
نتائج مستخرجة من برنامج Eviews

النموذج الثاني:

$$\Delta \text{LnPIBR}_t = 0,027 + 0,24 \Delta \text{LnTou}_t - 0,06 \Delta \text{LnTc}_t - 0,440 u_{t-1} \dots (18)$$

$t \text{ student} : (3,186)^* (3,751)^* (-0,394) (-4,017)^*$
 $R^2 = 0,84 \quad \bar{R}^2 = 0,84 \quad F - \text{statistique} = 9866,86^* \quad DW = 2,19^* \quad Obs = 43$
نتائج مستخرجة من برنامج Eviews

* القيم معنوية عند 5%

ظهر (e_{t-1}) و (u_{t-1}) في النماذج (17) و (18) على التوالي، والتي تمثل العلاقة قصيرة المدى تعكس بأن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل (النماذج (13) و(14) على التوالي، ولذلك فإنه في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال، وهنا يمثل كل من معامل حد تصحيح الخطأ (e_{t-1}) و (u_{t-1}) معلمة تعديل القيم الفعلية للناتج المحلي الإجمالي باتجاه قيمها

التوازنية من فترة لأخرى، وتحديدًا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة $t-1$ التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة t . وعلى ضوء نتائج نماذج تصحيح الخطأ في (17) و (18)، نجد معنوية حدا تصحيح الخطأ (e_{t-1}) و (u_{t-1}) على التوالي عند مستوى معنوية 5%، مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا تأكيد أيضا على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (e_{t-1}) لنموذج الدراسة الأول إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة $t-1$ تعادل 41,6% وبعبارة أخرى، عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير في الفترة $t-1$ ، عن قيمته التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 41,6% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t ، أما قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (u_{t-1}) لنموذج الدراسة الثاني، فتشير إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة $t-1$ تعادل 44% وبعبارة أخرى، عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير في الفترة $t-1$ ، عن قيمته التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 44% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t .

رابعاً: نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارها تنتمي إلى اقتصاديات الدول النامية والعربية، وقد تم استعراض عدة دراسات أجريت على الدول النامية والعربية، والنتيجة الأساسية لهذه الدراسات هي أن التبادل الحر يكون جيد عموماً ومفيد للنمو الاقتصادي، إلا أن طبيعة هذه العلاقة -الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو- في الدول النامية في إطارها النظري يكتنفها بعض الغموض، حيث تظهر فرضيات تشير إلى ضعف دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، وتبرر ذلك بوجود عوامل اقتصادية داخل هيكل اقتصاديات هذه الدول تعيق الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي. وأن الانفتاح الاقتصادي للدول النامية في ظل التشوهات الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها هذه الدول ربما يشكل في نهاية المطاف عقبة في طريق النمو الاقتصادي.

وقد قامت الدراسة بتحليل وتقدير أثر الانفتاح التجاري كمتغير مفسر يعبر عن التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي من خلال صياغة نموذجين للدراسة، تضمن النموذج الأول ثلاث متغيرات تفسيرية وهي مؤشر القدرة على التصدير، معدل النفاذ ومعدل التغطية، أما النموذج الثاني فتضمن متغيرين تفسيريين هما معدل الانفتاح ومعدل التغطية. ولتقدير هذه العلاقة قمنا باستخدام عدة اختبارات قياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وذلك لمعرفة معنوية المتغيرات التفسيرية في نموذج النمو الاقتصادي، ثم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات واختبار تكاملها المشترك والاستفادة من ذلك في بناء نموذج تصحيح الخطأ، كما تم تطبيق اختبارات السببية

بعد تحديد الفجوات الزمنية المناسبة لمعادلات العلاقة السببية، وذلك خلال الفترة (1970-2013)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

تشير المؤشرات الاقتصادية إلى اعتماد الجزائر على التجارة الخارجية، ويعد الاقتصاد الجزائري الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي، فقد بلغت درجة انفتاحه التجاري على الاقتصاد العالمي في عام 2013 نحو 32%، مما يدل على أهمية الاقتصاد الخارجي في ديناميكية الاقتصاد المحلي. الأمر الذي يجعله حساسا للتقلبات الدولية على الساحة الدولية، خاصة التذبذبات التي تصيب الأسعار الدولية للنفط والتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية لعوائد الصادرات، وهو ما يجعل هذا المؤشر عرضة لتذبذبات عنيفة باعتبار عوائد الصادرات النفطية أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لمساهمتها في تمويل المشاريع الإنتاجية. وهذا عكس ما يحدث لهذا المؤشر في الدول المتقدمة صناعيا التي تتميز بتنوع صادراتها.

تتسم أسعار النفط بالتقلب تبعاً للأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم، ويترتب عن ذلك تقلبا في حصة الصادرات ومن ثم معدلات التبادل والنتيجة النهائية تقلبا في النمو الاقتصادي.

أما في جانب الواردات فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، مما يعني ازدياد الطلب على الاستيراد و ضعف المقدرة الإنتاجية لتلبية الطلب المحلي، ونستنتج من ذلك عدم نجاح تطبيق سياسة إحلال الواردات في الجزائر. والتوجه إلى سياسة التصنيع سيكون له دور فعال، ونجاح هذه الإستراتيجية يتطلب السعي نحو تنوع الصادرات غير التقليدية، كما يتطلب توفير عنصر رأس المال.

من خصائص صادرات الدول النامية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة التركيز السلعي والجغرافي، ويترتب على هذه الخواص آثار سلبية من أهمها عدم استقرار الدخل من الصادرات وضيق مجال تسويق صادراتها هي الأخرى، ومن العوامل التي ساعدت على ظهور مشكلة التركيز السلعي والجغرافي التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

أما في الجانب القياسي، فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أثبتت نتائج التحليل الانحداري لدالة النمو الاقتصادي أن معظم معالم المقدرات المدرجة في النموذج (الأول والثاني) كانت معنوية إحصائيا عند درجة ثقة 95% ما عدا معدل التغطية الذي لم يظهر معنوية إحصائية في النموذج الأول؛
- أظهرت نتائج التقدير أن إشارات المعلمات المقدر في النموذج الأول جاءت حسب المتوقع، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر طرديا مع مؤشر القدرة على التصدير وعكسيا مع معدل النفاذ. ويظهر الناتج المحلي الإجمالي غير مرن بالنسبة لمحدداته في المدى القصير والطويل، إلا في حالة مؤشر القدرة على التصدير فيظهر مرنا على المدى الطويل.
- أما بالنسبة للنموذج الثاني فأثبتت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر طرديا مع الانفتاح التجاري، وبالرغم من معنوية هذا الأخير إلا أنه لم يظهر مرونة، حيث يبدو معامل المرونة أقل من الواحد في الأجلين الطويل و القصير؛
- أثبتت النتائج أن مؤشر القدرة على التصدير للصادرات له دور فعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن معامل المرونة كان موجب و معنوي عند مستوى ثقة 95%؛
- أظهرت جميع اختبارات جذر الوحدة احتواء المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بقيمتها الثابتة على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة في المستوى ولكن الفرق الأول لكل متغير ظهر ساكنا، أي أن كل منها على حده متكامل من الدرجة الأولى؛

- تشير النتائج القياسية الخاصة باختبار جذر الوحدة للبقايا أنها متكاملة من الدرجة صفر، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات المدرجة في النموذج (الأول والثاني)؛

- دلت اختبارات نموذج تصحيح الخطأ أن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي عند مستوى 5% و يحمل الإشارة السالبة المتوقعة، حيث أن ابتعاد الناتج المحلي الإجمالي عن التوازن في الأجل الطويل يتم تصحيحه كل فترة زمنية وأخرى بنسبة 41,6% و 44% في النموذجين الأول والثاني على التوالي؛

- أوضحت نتائج اختبارات التكامل ونماذج تصحيح الخطأ التأثير الإيجابي للتجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير، وخاصة تأثير الصادرات مما يؤكد فرضية النمو القائم على التصدير. وهذه النتائج تتفق مع الدراسات السابقة والتي تدعمها أدبيات النظرية الاقتصادية في هذا المجال؛

- أثبتت نتائج اختبار السببية للمتغيرات وجود علاقة متبادلة بين الناتج المحلي الإجمالي و الانفتاح التجاري، إلا أن تأثير الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي كان أقوى؛

- أثبتت نتائج اختبار السببية إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، إلا أن تأثير الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي كان أقوى من تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات، و هذا دليل على اعتماد الجزائر على قطاع التجارة الخارجية. أما بالنسبة للواردات فاثبتت نتائج اختبار السببية إلى أن تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الواردات كان أقوى من تأثير هذه الأخيرة على الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يؤكد العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات، والمتوقع أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، وهذا يكشف أيضا عن مدى الانعكاس السلبي الذي قد يلحق الميزان التجاري نتيجة لزيادة الإنفاق الخارجي الناجم عن زيادة الدخل بدلا من امتصاصها محليا.

من خلال هذه الدراسة يتبين أن التجارة الخارجية تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذه النتائج تكشف حقيقة مفادها أن عوائد الصادرات، والتي تشكل أساسا من المحروقات ينعكس أثرها مباشرة على مستوى الناتج المحلي، سيما وأن الجزائر كغيرها من الدول النامية الأخرى تنفق على قاعدة إنتاجية صناعية متنوعة تساهم في تخفيف نسبة الاعتماد على عوائد الصادرات، ولذلك تلعب هذه العوائد دورا حيويا في النمو الاقتصادي لهذه الدول، يتوقع في الدول النامية أن نسبة كبيرة من هذه العوائد لا توجه للاستثمارات الحيوية، وإنما تنفق على مشاريع تنموية مثل المرافق العامة وغيرها من البنى التحتية. وبالرغم أن نتائج هذه الدراسة مستخلصة من بيانات وإحصائيات، والتي ربما لا تكون على درجة كافية من الدقة والموثوقية، إلا أنه يمكن تقديم بعض التوصيات العامة وفقا لما توصلت إليه الدراسة.

خامسا: توصيات الدراسة:

نقدم بعض التوصيات التالية بالنسبة للدول النامية والعربية:

- التأثير الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لا يتم إلا من خلال إتباع سياسة اقتصادية ملائمة حتى لا يكون سلبي على الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك فإن تأثير سياسة الانفتاح لا يمكن أن تكون صالحة لكل الدول النامية، وهذا تبعاً للمنتجات التي تقوم بتصديرها، واحتياجات اقتصادها الداخلي؛

- يتم نجاح السياسة الانفتاحية عن طريق السياسة الكلية للدولة، وهذا من خلال التحكم في التضخم، الاستهلاك الحكومي، والسوق السوداء؛ بالإضافة إلى السياسة التجارية المتبعة، والتي يجب أن تكون ملائمة حسب خصوصيات الاقتصاد الداخلي؛
- إن نمو الدول النامية يعتمد بشكل كبير على التصنيع، ولكن مستوى الطلب المحلي في هذه الدول منخفض جدا، ولذلك تبرز أهمية تبني ومتابعة السياسات التجارية التي تدعم القطاعات التصديرية لكي تستفيد من الطلب العالمي. وبالرغم من أن سياسات دعم الصادرات لا ترقى إلى الحد المطلوب، فإن هذه السياسات ضرورية لأنها على الأقل تؤثر إيجابا على الإنتاجية الكلية للعوامل أكثر من أي سياسة أخرى. وأن التجارة الحرة تساهم في توليد التقدم التكنولوجي، وأن درجة الانفتاح العالي تسمح للدول الصغيرة من امتصاص التقنية المتطورة من الدول المتقدمة بمعدل أسرع، ومن ثم النمو السريع، كما أن الصادرات أفضل وسيلة للنمو في المدى البعيد طالما أنها تؤدي إلى زيادة مستوى المدخرات والرفع من المستوى التكنولوجي ومعدلات أفضل في الأسواق المالية العالمية.
- أما بالنسبة للجزائر فيمكن أن نقدم التوصيات التالية:
- ضرورة الاستمرار في السعي نحو مصادر تنويع الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات التي مصدرها سلعة واحدة؛
- أهمية تطوير وتشجيع الصادرات غير النفطية حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية خاصة في ظل انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- السعي الجاد نحو دعم القطاعات الإنتاجية المحلية لكي تفي بحاجة الطلب المحلي، وذلك من خلال تطوير الكفاية الإنتاجية للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعمال الأساليب التكنولوجية في الإنتاج؛
- ضرورة إعداد برنامج شامل لتطوير الزراعة في الجزائر لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتفادي استيراد السلع الزراعية بأسعار مرتفعة؛
- ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي العربي، وزيادة معدلات التبادل التجاري بينها، مما يجعلها قادرة للارتقاء لمستوى التكتلات الإقليمية الاقتصادية الأخرى.

- الهوامش:

1-Abdouni ABDELJABBAR et Saïd HANCHANE, **Ouverture, capital humain et croissance économique, fondements théoriques et identification des liens à l'aide de données de panel.**

2- Gilbert NIYONGABO, **Politiques d'ouverture commerciale et développement économique**, thèse de doctorat en Sciences économiques, université d'auvergne, Centre d'Etude et de Recherche sur le Développement International.

3- David Dollar et Aart KRAAY, Institutions, Trade, and Growth, **the World Bank, Development Research Group, Investment Climate**, March 2003.

4- Farrokh NOUZAD, Jenifer. J.POWELL, Openness, Growth and Development: Evidence from a Panel of Developing Countries,

Scientific Journal of Administrative Development, Vol 1.N°1 LAD, 2003.

⁵⁻ Nadia LEMZOUZI, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique. Cas de six pays d'Afrique de l'Ouest, 2005.**

6- عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 28، ص ص 6-8.

7- المرجع و الصفحة سابقا.

8 - ثريا حسن الصديق، العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان، دراسة قياسية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السادس، العدد 11، المملكة العربية السعودية، 2005.

9- عبد الله بن سليمان السكران، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1970-1999)، دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد الرابع، المملكة العربية السعودية، 2003.

10 - والتر إيليكان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة قاريوس، طرابلس، 1983 ص 68.

¹¹ - Krugman et autres, **Economie internationale**, nouveaux horizons, Bruxelles, 2004, P 313.

¹²⁻ Romain Wacziarg Romain, Kanen Horn Welch, Trade Liberalization and Growth, New Evidence. **National bureau of economic research**, Cambridge, 2003.

13- وصاف سعدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 63.

¹⁴ - Bertrand BLANCHETON, **Première Journée du développement du GRES, Le concept de développement en débat**, Université Montesquieu-Bordeaux IV, Septembre 2004. P 04.

¹⁵ - EDWARDS, S, Openness, trade liberalization and growth in developing countries, **Journal of Economic Literature**, 31No3, Septembre, 1993, PP.1358-1393.

¹⁶ - Nadia LEMZOUZI, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique. Cas de six pays d'Afrique de l'Ouest, 2005.**

¹⁷⁻ Bertrand BLANCHETON, Op.cit P 03.

¹⁸ - Loc.cit., P03.

¹⁹ - Hadjila Krifa-Schneider et autres, **colloque international, inégalités et développement dans les pays méditerranéens**, Istanbul, Turquie, Mai 2009. P 3.

²⁰ - BARRO R.J (1991), Economic Growth in a cross-section of countries, **Quarterly Journal of Economy**, 106, PP 407-443.

21 - البيانات المستعملة في الدراسة هي بيانات سنوية، تم جمعها من عدة مصادر وهي:

- CD Rom de la Banque mondiale, 2005

- Site d'internet: Perspective monde

- Site d'internet: unctad

²² - ALLAOUI, Zohra and CHKIR, Ali, **Mondialisation, convergence et croissance économique : Une analyse par les données de panel**, Faculté des sciences économiques et sciences de gestion, Sfax, Tunisie, 2006, P 10.

23 - عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

24- Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, France, 2000, P 279.

المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

- ثريا حسن الصديق، العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي تجرية المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان، دراسة قياسية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السادس، العدد 11، المملكة العربية السعودية، 2005.
- جمال فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي، OPU، الجزائر، 1992.
- صالح تومي، مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، OPU، الجزائر، 1999.
- عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 28.
- عبد الله بن سليمان السكران، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1970-1999)، دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد الرابع، المملكة العربية السعودية، 2003.
- محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

- وصاف سعدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- والتر إيليكان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة قارايوس، طرابلس، 1983.

- المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdouni ABDELJABBAR et Saïd HANCHANE, **Ouverture, capital humain et croissance économique, fondements théoriques et identification des liens à l'aide de données de panel.**
- ALLAOUI, Zohra and CHKIR, Ali, **Mondialisation, convergence et croissance économique : Une analyse par les données de panel**, Faculté des sciences économiques et sciences de gestion, Sfax, Tunisie, 2006.
- BARRO R.J. 1991, Economic Growth in a cross-section of countries, **Quarterly Journal of Economy**, 106.
- Banque mondiale, 2005, **World Development indicators**, CD-ROM.
- Bertrand BLANCHETON, **Première Journée du développement du GRES, Le concept de développement en débat**, Université Montesquieu-Bordeaux IV, Septembre 2004.
- David Dollar et Aart KRAAY, Institutions, Trade, and Growth, **the World Bank, Development Research Group, Investment Climate**, March 2003.
- EDWARDS, S, Openness, trade liberalization and growth in developing countries, **Journal of Economic Literature**, 31No3, Septembre, 1993.
- Farrokh NOUZAD, Jenifer. J.POWELL, Openness, Growth and Development: Evidence from a Panel of Developing Countries, **Scientific Journal of Administrative Development Vol 1.N°1 LAD**, 2003.